هدوء الاحتجاجات في عقارب التونسية بعد «وعود رئاسية» بحل الأزمة البيئية

شهدت الاحتجاجات الاجتماعية في مدينة عقارب بصفاقس (وسط شرقي تونس) تهدئة ملحوظة، إذ عادت الحياة إلى طبيعتها، وسط ترقب حذر لما سيؤول إليه تدخل الرئيس التونسي قيس سعيد لحل الأزمة البيئية في المنطقة. واستقبل سعيد ممثلين عن مدينة عقارب، مقدماً مجموعة من الوعود الرئاسية، ومتعهداً بعقد جلسة ثانية مع ممثلي المحتجين خلال ثلاثة أيام على أقصى تقدير.

وتعد هذه الاحتجاجات «اختباراً» لمدى قدرة مؤسسة الرئاسة التونسية على تجاوز الأزمة الاجتماعية التي تعرفها مناطق عدة من تونس، من بينها مدينة عقارب، وكذلك تهديد شباب منطقة الكامور بولاية (محافظة) تطاوين بالعودة للاعتصام في مناطق إنتاج النفط وسط شرقي تونس. وكان الرئيس التونسي قد شدد، خلال استقباله شباناً من مدينة عقارب، على وحدة الدولة التونسية، وعلى أهمية وعي الجميع بالمخاطر التي تعيشها تونس، داعياً إلى ضرورة الانتباه إلى كل من يسعى إلى «تأجيج الأوضاع».

وتضمنت الوعود الرئاسية إيقاف العنف ضد المحتجين، وانسحاب قوات الأمن من مكب «القنة»، والنظر في إطلاق سراح الموقوفين بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وفتح تحقيق في وفاة عبد الرزاق الأشهب وإعادة فتح تحقيق في وفاة آمال بن إبراهيم.

معارضون يتحدثون عن قصف روسي في إدلب

قتلى بينهم أطفال بـ «غارات وألغام» في شمال غربي سورية

أطفال في سورية

ارتفع عدد القتلى في محافظة إدلب شمال غربي سوريا خلال الساعات الماضية إلى 8 مدنيين بينهم أطفال، بغارات جوية نفذتها المقاتلات الروسية، و«انفجار لغم أرضي من مخلفات قوات النظام والميليشيات الإيرانية»، في جنوب إدلب، وتبادل بالقصف المدفعي والصاروخي بين فصائل المعارضة وقوات النظام.

وقال «المرصد السوري لحقوق الإنسان»: «قُتل طفل ورجل وأصيب آخرون بجروح خطيرة، 12 نوفمبر ، بانفجار لغم، من مخلفات الحرب، أثناء عملهم في قطاف الزيتون في قرية سان بالقرب من منطقة النيرب شرقي إدلب، وقُتل منذ عام 2019 وحتى الآن، نحو 629 شخصاً، بينهم 82 مواطنة و226 طفلاً، جراء انفجار ألغام وعبوات ناسفة من مخلفات الحرب في مناطق متفرقة من سوريا».

من جهته، قال محسن العلي، وهو ناشط في محافظة إدلب، إنه قتل خلال الـ24 ساعة الماضية 8 مدنيين بينهم 4 أطفال، منهم 4 من عائلة واحدة (أب وأم وطفلان)، نازحين من ريف حلب الجنوبي، بغارات جوية نفذتها المقاتلات الروسية على منطقة الهابط بمحيط مدينة إدلب من الجهة الشمالية، فيما جُرح أكثر من 13 مدنياً، وقُتل اثنان بانفجار لغم أرضي، أثناء عملهم في قطاف الزيتون شرقي إدلب.

وأوضح أن المنطقة التي تم استهدافها من قبل المقاتلات الروسية في محيط مدينة إدلب من الجهة الشمالية ومدينة معرة مصرين شمال إدلب، تحوي 4 مخيمات لنازحين من مناطق مختلفة من ريف حلب الجنوبي وريف إدلب، حيث تسببت الغارات الجوية الروسية بحالة هلع وذعر في صفوف النازحين، بعضهم غادر خيمته إلى العراء خشية أن تعاود المقاتلات شن غارات جوية أخرى. وأشار إلى أنه في 8 سبتمبر ، شنّت المقاتلات الروسية 6 غارات جوية متتالية على المنطقة ذاتها، وتسببت بجرح 7 أطفال وحرق خيام للنازحين، ترافقت حينها مع قصف مدفعي وصاروخي من قبل قوات النظام المتمركزة في محيط مدينة سراقب شرقي إدلب.

من جهته، قال حسين العبود، أحد النازحين في المنطقة، إنه مجرد أن يجري التعميم عن تحليق مقاتلات روسية في أجواء محافظة إدلب، من قبل المراصد، تخيم حالة من الخوف والرعب والتخبط بين النازحين، خشية أن يتم استهدافهم، نظراً للغارات الجوية الروسية المتكررة على المنطقة ذاتها، التي أسفرت عن سقوط ضحايا من النازحين بالقصف الجوي الروسي والبري من قبل قوات النظام سابقاً.

وقال أحمد العبدو، وهو مسؤول التوثيق في إدلب، إن الغارات الجوية الروسية، بالإضافة إلى القصف البري بقذائف المدفعية والصاروخية من قبل قوات النظام والميليشيات الإيرانية، على منطقة «خفض التصعيد»، منذ مطلع يوليو الماضي حتى الآن، أسفرت عن مقتل أكثر من 213 مدنياً بينهم 61 طفلاً و29 امرأة، و5 عاملين في المجال الإنساني.

ولفت إلى أن المقاتلات الروسية تتعمد استهداف مناطق تحوي مخيمات للنازحين، بهدف دب الرعب والخوف في نفوس المدنيين والنازحين على حد سواء، حيث استهدفت نهاية أكتوبر الماضي مناطق في محيط قاح وصلوة 6 كيلومترات عن الحدود التركية شمال سوريا، وتحوي 14 مخيماً للنازحين، ما أثار حالة من الخوف في صفوف النازحين، وبعضهم غادر المكان إلى مناطق تعد آمنة نسبياً.

من جهته، قال قيادي في فصائل المعارضة السورية المسلحة في غرفة عمليات «الفتح المبين»، إن فصائل المعارضة نفذت حملة قصف بقذائف المدفعية والصاروخية على مواقع تابعة لقوات النظام والميليشيات الإيرانية، في ريف إدلب الجنوبي والشرقي وريف حلب، رداً على الغارات الجوية الروسية الخميس 11 نوفمبر، التي استهدفت مناطق مدنية بمحيط مدينة إدلب، تؤوي نازحين وأسفرت عن مقتل 5 أشخاص، وتمكنت الفصائل من قتل 5 عناصر من قوات النظام وإصابة عدد آخر بجروح، فيما جرى تدمير دشمة لقوات النظام ومقتل طاقمها على جبهة بالا والضبعة غربي حلب، وأعقبت ذلك اشتباكات عنيفة بين الطرفين بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، على جبهات ريف إدلب الجنوبي.

وأضاف أن فصائل المعارضة «ستواصل قصف مواقع النظام والميليشيات الإيرانية، رداً على انتهاكاتها بحق المدنيين، والغارات الجوية الروسية التي تطول المناطق المأهولة بالسكان».

مقرب من «العصائب» ينتقد السفير الإيراني في بغداد

تصعيد جديد للمعترضين على نتائج الانتخابات العراقية

فرز الأصوات في الانتخابات العراقية

رغم مزاج التهدئة النسبي الذي طبع سلوك المعترضين على نتائج الانتخابات البرلمانية العامة بعد محاولة الاغتيال التي استهدفت رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأحد الماضي، فإن المعترضين والمؤيدين لهم كسروا فيما يبدو هامش «الهدنة» المؤقتة مع الحكومة، وأطلقوا موجة تصعيد جديدة عنوانها محاولة اقتحام المنطقة الخضراء والاعتصام أمام بوابتها الشمالية عند مبنى وزارة التخطيط القريبة من جسر الجمهورية على نهر دجلة، بعد أن كانت بوابة المنطقة الخضراء الجنوبية منطلق الاحتجاجات والمواجهات التي جرت بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب الأسبوع الماضي.

وحاول مئات المحتجين اقتحام أحد أبواب «الخضراء»، ثم تراجعوا ليقوموا بنصب المزيد من خيام الاعتصام بالقرب منه. ويرى متابعون أن الجماعات الخاسرة في الانتخابات، وبخاصة الفصائل المسلحة لا تضع سقفاً محدداً لمطالبها وتسعى لـ«خلط الأوراق أكثر من سعيها للمطالبة بحقها في الاعتراض على نتائج الانتخابات»، ذلك أنها تطالب القضاء ومفوضية الانتخابات بإعادة العد يدوياً في المحطات الانتخابية المطعون بها، لكنها لا تأخذ بنظر الاعتبار ما يقوله القضاء أو المفوضية، فقد قامت بالتصعيد الاحتجاجي بعد أن صرح رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، أول من ، بأن «تزوير الانتخابات إلى الآن لم يثبت بدليل قانوني معتبر قانوناً».

وإلى جانب عدم تحديد سقف مطالب المعترضين، فإن خلافات غير قليلة بين تلك القوى تتناقلها الأوساط السياسية، ما يهدد بانفراط عقد «الإطار التنسيقي» الذي يضم معظم القوى الشيعية الخاسرة. حيث ترفض بعض أطرافه سلوك التصعيد وتميل إلى التهدئة. ويرجح بعض المراقبين أن التصعيد الجديد ربما جاء رداً على تصريحات أدلى بها السفير الإيراني أريج مسجدي، الأربعاء الماضي، وذكر خلالها أن قائد فيلق «القدس» الإيراني إسماعيل قاآني، أكد خلال لقائه الأطراف العراقية في زيارته الأخيرة «دعم إيران للمسار القانوني في موضوع الانتخابات البرلمانية، ودعا جميع العراقيين إلى الهدوء والتعاون». وأضاف مسجدي، أن «العميد قاآني أكد ضرورة أن تتم الاعتراضات والطعون على نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إطار القانون».

ويرى المراقبون، أن بعض الفصائل المسلحة تسعى من خلال التصعيد الاحتجاجي الجديد لإظهار أنها غير مهتمة بدعوة الجانب الإيراني للهدوء واعتماد المعايير القانونية. ويلاحظ أن بعض المقربين والمرتبطين بزعيم عصائب «أهل الحق» قيس الخزعلي أخذوا يهاجمون علناً السفير الإيراني، إذ انتقد سند الحمداني، مدير عام قناة «العهد» التي يملكها الخزعلي، ، تصريحات مسجدي عبر تغريدة في «تويتر» بالقول: «سؤال محيرني (يحيرني) كثيراً، مسجدي سفير إيران في العراق لو (أم) سفير الكاظمي في إيران؟».

قوى فلسطينية تقع بين مطرقة الاحتلال وسندان الخلافات

عزت حامد

ذكرت صحيفة معاريف العبرية، أنه تم الانتهاء في الأسابيع الأخيرة من مرحلة التخطيط لتنفيذ مشروع يتعلق بإنشاء منطقة صناعية مشتركة للدولة العبرية وقطاع غزة.

وبحسب الصحيفة، فإنه المهمة القائمة حاليًا هي فحص جدوى إنشاء هذه المنطقة على أنقاض منطقة "إيرز" الصناعية التي دمرتها الدولة العبرية عام 2004 قبل الانسحاب من غزة.

وبينت، أن الخطة في حال نفذت ستشمل مصانع صهيونية وعمال من قطاع غزة، مشيرةً إلى أن الحكومة الصهيونية لم تناقش بعد هذه الخطوة التي يشجع عليها رؤوساء مجال مستوطنات غلاف غزة، وكذلك الجيش الصهيوني.

ولفتت أنه في حال استكمال الخطة من تخطيط وفحص قابلية التنفيذ، سيُطلب من المستوى السياسي اتخاذ القرار. ووفقًا للتقديرات المتوقعة، فإنه يمكن تشغيل آلاف العمال الفسطينيين في المنطقة الصناعية المخطط لها. وأشارت الصحيفة، إلى أنه فيما يتعلق بدخول التجار من غزة بعد زيادة الحصة إلى 10 آلاف تصريح يمكن تنقلهم يوميًا عبر حاجز بيت حانون "إيرز"، يتم إدخال أكثر من 700 فلسطيني من القطاع ممن لديهم تصاريح مغادرة.

وعلى الصعيد الاقتصادي وتطوراته المتلاحقة نشرت وزارة المالية الفلسطينية مؤخرًا تفاصيل معطيات رسمية ، وهي المعطيات التي اشارا إل أن الناتج القومي الإجمالي في الضفة الغربية هو من أعلى المعدلات في المنطقة ، ووصل إلى قرابة 4635 دولارًا في العام الواحد. بالإضافة إلى ذلك ، بعد الالتزام الدولي بالمساعدات المالية ، هناك تكيف مع التطور الاقتصادي الفلسطيني ، وسيكون هناك تطور اقتصادي حتى عام 2023.

وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، كان هناك تحسن في السنوات 2019–2021 في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. في بداية عام 2021 ، عمل 146 ألف فلسطيني في إسرائيل – 20بالمئة من جميع العاملين في الضفة الغربية. تأتي هذه التحسينات بفضل الضغط الذي تمارسه السلطة الفلسطينية على إسرائيل.

اللافت أن كل هذا يأتي في ظل وجود تطور سياسي في فلسطين حيث تستعد القوى السياسية الآن للانتخابات المحلية ، وهي حدث سياسي مهم ودقيق وتروج لها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ، على عكس حماس في قطاع غزة والتي تعتقل وتكتم من يعارضون ويحتجون.

وتشير الكثير من منصات التواصل الاجتماعي إلى أن هناك حديث في قطاع غزة وعبر منصات التواصل الاجتماعي عن الوضع الاقتصادي السيئ والارتفاع اللانهائي في الأسعار. ، وهو ما دفع بالكثير من الشباب إلى الاستعانة بالرئيس الراحل ورفع صوره .

يذكر أن عدد من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية غاضبون من التصريح المنسوب لإسماعيل هنية بأن حماس والأمين العام جاهزين للانتفاضة الثالثة. وقال المتحدث باسم محمود عباس إنه تم توضيح خلال اللقاءات بين السلطة الفلسطينية وكبار السن من الاتحاد الأوروبي أن هناك معارضة دولية لتدهور الوضع الأمني.

وجاء هذا الغضب والتحفظ من قبل حركة فتح عقب نشر استطلاع للرأي لمعهد الشقاقي نشر في تشرين الأول 2021 ، وهو الاستطلاع الذي أشار إلى أن التأييد في فتح ارتفع بشكل ملحوظ (38بالمئة). لكن كان هناك انخفاض في تأييد حماس (33بالمئة). يبدو أن الانخراط المتزايد لفتح في مختلف مناطق الضفة الغربية أدى إلى مزيد من التأييد من قبل الجمهور الفلسطيني في الحركة.

وتعمل اللجنة المركزية لحركة فتح على تجديد بعض الموظفين وهي عازمة على تعزيز الحركة لمواجهة التحديات التالية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

من ناحية أخرى تجري اللجنة المركزية لحركة فتح محادثات مكثفة مع الفصائل الفلسطينية من منظمة التحرير الفلسطينية تجاه مؤتمر "اللجنة المركزية" في (يناير) 2022. وكانت هذه المحادثات في قيادة فتح من أجل تجنب محاولات حماس لمنافسة منظمة التحرير الفلسطينية وبدء المواجهة الداخلية.

تعمل قوات الأمن الفلسطينية من أجل جمع أسلحة غير شرعية في محافظات نابلس والخليل وجنين. إن الحرب ضد الجريمة هي للحفاظ على أرواح المواطنين وتقليل عدد الضحايا.

أعضاء «السيادي» السوداني يؤدون اليمين... بدون ثلاثي الكفاح المسلح

تسارعت الأحداث في السودان بصورة مثيرة بعد ساعات من إصدار قائد الجيش المرسوم الذي سمى بموجبه أعضاء «مجلس السيادة الانتقالي الجدد» برئاسته، فيما ينتظر أن تشهد البلاد مواكب واحتجاجات كبيرة، للمطالبة بعودة المدنية، وإنهاء حكم الجيش.

وأدى قائد قوات الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو، اليمين الدستورية نائباً للبرهان في مجلس السيادة، وبقية أعضاء المجلس الجدد، ما عدا ثلاثي الكفاح المسلح، وسط أنباء بممارسة ضغوط عليهم لإجبارهم على العودة.

وأثناء ذلك، أعلنت حركات موقعة على اتفاق السلام في جوبا، رفضها للقرارات واعتبرتها انقلاباً على الشرعية الدستورية، رافضة قرار تعيين قادتها في المجلس دون استشارتها، وعدته خيانة لثورة الشعب والحلفاء.

وأصدر قائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، مرسوماً أعاد بموجبه تعيين نفسه رئيساً لمجلس السيادة، وتعيين قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو نائباً له، وأعاد تعيين أعضاء المكون العسكري في مجلس السيادة (الفريق الركن شمس الدين كباشي، الفريق الركن ياسر العطا، والفريق إبراهيم جابر) أعضاء بالمجلس. وأعاد المرسوم الذي أصدره البرهان تعيين قادة حركات الكفاح المسلح الموقعة على اتفاق سلام جوبا (مالك عقار، الهادي إدريس، الطاهر حجر) أعضاء بالمجلس، وأبقى على عضو مجلس السيادة رجاء نيكولا، وأضاف لهم كلاً من يوسف جاد، كريم محمد، أبو القاسم محمد محمد – برطم –، عبد الباقي عبد القادر الزبير، وسلمى عبد الجبار المبارك، أعضاء جدداً بالمجلس بدلاً عن أعضاء المجلس من المدنيين الموالين لتحالف «الحرية والتغيير»، الذين يقبع بعضهم في المعتقلات. واندلعت المواكب والاحتجاجات ضد قرارات قائد الجيش عفوياً، فور إعلانه تشكيل المجلس السيادي، وتواصلت بعيد صلاة الجمعة في بعض المساجد، تمهيداً للموكب المليوني الذي أعلنت لجان المقاومة وتجمع المهنيين وقوى «الحرية والتغيير»، تسييره (السبت)، لرفض الانقلاب وإجراءاته، وينتظر أن تشهد العاصمة ومدن البلاد الأخرى أمواجاً بشرية متسلسلة مثيلة لتلك التي خرجت فور الانقلاب وفي 30 أكتوبر الماضي.

ولا يعرف ما إن كان عدم ظهور أعضاء مجلس السيادة التابعين لحركات الكفاح المسلح الثلاثة، في أداء اليمين الدستورية ، مرتبط برفضهم لقرارات البرهان، من بينهم رئيس الجبهة الثورية – المجلس الانتقالي الهادي إدريس عضو المجلس، ورئيس الجبهة الثورية الحالي، الذي أصدر بياناً في وقت سابق، أعلن فيه التزامه بتحالفه مع «الحرية والتغيير»، ورفضه للإجراءات التي اتخذها البرهان واعتبرها انقلاباً عسكرياً.